عام على العدوان

هل بات التطبيع السعودي حلمًا مؤجلًا؟

مودّة إسكندر

تطرح عودة دونالد ترمب إلى سدة الرئاسة الأميركية أسئلة حول مصير ملفات عدة في الشرق الأوسط، ومن بينها مصير صفقة التطبيع المعرقلة. فما بين رأي يقول إن ترمب سيعيد إحياء الصفقة فور وصوله وستكون على سلم استحقاقاته لإنجازها بداية العام المقبل على أن تحمل معها نهاية للعدوان على غزة، رأي آخر يقول إن الصفقة باتت حلمًا مؤجلًا مع حكومة متطرفة وتوجه إدارة ترمب الجديدة إلى تأييد مشروع ضم الضفة ورفض إقامة دولة فلسطينية.

في الأسبوع الأخير من أكتوبر 2024، أجرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن آخر محاولاتها لتحصيل أي إنجاز قبيل انتهاء ولايته، فتوجه كبير الدبلوماسيين الأميركيين أنتوني بلينكن من تل أبيب إلى الرياض مباشرة، في إطار جولة شرق أوسطية استبقت انتخابات الرئاسة الأميركية، وفي مقدمة ملفاتها: التطبيع السعودي – الإسرائيلي.

ومن مطار "بن غوريون" دعا بلينكن للتركيز على "الجائزة الاستراتيجية" ويقصد بها ملف التطبيع مع السعودية، منوّها الى أن "السعودية ستكون في قلب التغيير بما يشمل احتمال تطبيع العلاقات مع إسرائيل."

والتغيير الذي يتحدث عنه بلينكن هنا، يقصد به مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، وهو حلم أمريكي – إسرائيلي قديم، ظهرت موجته الجديدة بعد أيلول 2001، وأعيدت محاولات إحيائه مع الحرب على لبنان عام 2006، حتى وصل إلى قمته مع ما يعرف بالربيع العربي.

وبتاريخ 23 أكتوبر، أجرى بلينكن مباحثات مع الحاكم الفعلي للمملكة ولي العهد محمد بن سلمان، في جولته الـ11 منذ بداية العدوان على غزة، رأى خلالها أن "الوقت قد حان لتحويل هذه النجاحات إلى نجاح استراتيجي مستدام"، على أن "التركيز يجب أن يكون على إعادة الرهائن وإنهاء هذه الحرب، ووجود خطة واضحة بشأن ما سيلي ذلك"، وللسعودية في هذا الشأن دور محوري بحسب المشروع الأميركي.

لكن هذه المباحثات، تصطدم بعراقيل عدّة، أهمها التعنت الإسرائيلي في رفض مطلب وقف العدوان على غزة، وهو مطلب تناور الرياض عليه، ليس حرصًا منها على مأساة الإبادة الفلسطينية، وإنّما كمكسب لتمرر تطبيعها أمام العالمين العربي والإسلامي.

ومن بين العراقيل أيضًا، عدّاد فترة بايدن الرئاسية التي شارفت على الانتهاء، ومراهنة الجانبين السعودي والإسرائيلي على جوائز فورية تقدّم لساكن البيت الأبيض القديم الجديد دونالد ترمب، وهو صاحب العلاقات الوطيدة مع هذين الطرفين. وبالتالي قرار سعودي – إسرائيلي بتأجيل الاستحقاقات الهامة إلى حين تسلم ترمب مقاليد الحكم رسميًا، ليبنى على الشيء مقتضاه.

ترمب يعود إلى السلطة

عطلت عملية 7 من أكتوبر 2023 مفاوضات التطبيع السعودي مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، وأعادت إلى الواجهة القضية الفلسطينية التي كان يُعمل لسنوات على لوأدها. أسقط طوفان الأقصى إمكانية تعويل دول التطبيع على الكيان وحليفه الأميركي في المنطقة، وأجهضت مساعي تشكيل ناتو عربي ضد محور المقاومة في المنطقة، والأهم أنه عرّى المطبعين وباتت الإبادة الفلسطينية قضية رأي عام عالمي فضحت "صورة" السلام الذي تروج "إسرائيل" له.

سعوديًا، وبعدما بات التطبيع غير ممكنًا في ضوء المجازر الإسرائيلية في غزة ولبنان، وجدت قيادة المملكة نفسها مجبرة للانضمام إلى الداعين لوقف الحرب. ومع تزايد الغليان الشعبي الذي انعكس على المزاج الداخلي، عادت الرياض لتروج لتمسكها بحق إقامة دولة فلسطينية، والتأكيد على أن القضية الفلسطينية لا تزال مركزية في سياساتها الخارجية.

منا هنا، لم يكن من الخافي ارتياح عدد من الدول العربية لفوز ترمب في الانتخابات الرئاسية، وذلك يعود إلى العلاقات الوطيدة التي بنيت على مدى سنوات توليه الحكم سابقًا واستمرت طوال السنوات التي مضت، ولا سيما مع الدول الخليجية منها، وبالتحديد السعودية. وترى هذه الدول التي تسعى لإبعاد شبح الحرب عنها، أنه سيكون لترمب تأثير على صديقه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وستكون مواقفه أكثر صرامة من سلفه تجاه إيران. وعليه، تأمل السعودية أن يحمل عهد ترمب عودة لمفاوضات التطبيع مع حوافز أميركية وتنازلات إسرائيلية للشروط السعودية وفي مقدمتها البند المتعلق بالقضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، ترى أوساط الكيان أن الخطوة التالية للرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب يجب أن تكون مواصلة الزخم الذي أحدثته اتفاقيات التطبيع من خلال إشراك السعودية في هذه العملية، باعتبار أن "السعودية ليست مجرد طريق للسلام الإقليمي، بل إنها أيضًا قناة لتغيير جذري في العلاقات الإسلامية اليهودية العالمية".

تحوّل في الخطاب السعودي

ومنذ بداية العدوان على غزة، كان الموقف الرسمي السعودي موحدًا لجهة الدعوة إلى: وقف التصعيد ومنع تمدده في المنطقة، والتمسك بمبدأ حل الدولتين. وهو موقف جددته الرياض في مواقف عدة من خلال البيانات والمواقف الرسمية وجددته في مناسبات عدة استضافتها على أراضيها منها القمتين العربية الإسلامية، مبادرة الاستثمار المستقبلي، والتحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين.

على أن ما وراء الخطاب الرسمي، خطاب آخر يتناقض مع هذا التوجه، ويعبر عن الموقف السعودي صراحة. موقف يقوله الإعلام التقليدي والالكتروني يوميًا، من خلال خطاب تحريضي ضد المقاومة الفلسطينية وجبهات الإسناد المقاومة. ويعبَّر عنه من خلال تسريبات غربية تنقلها مصادر مطلعة على صلة بمركز القرار السعودي، ومن أبرزها إشارة محمد بن سلمان إلى "عدم اهتمامه الشخصي بالقضية الفلسطينية".

لكنّ تحولًا واضحًا في الخطاب السعودي ممكن رصده عقب العدوان الإسرائيلي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 26 أكتوبر 2024. ملامح هذا التحول يمكن رصدها من خلال:

- مسارعة المملكة إلى إدانة الهجوم لتكون أول دولة تصدر بيان إدانة.

- اتصالات ومواقف بين الجانبين الإيراني والسعودي أكدت على التعاون والتنسيق المشترك، ومن بين ذلك تأكيد وزارة الدفاع السعودية أنها تسعى إلى تعزيز العلاقات العسكرية مع إيران، وحديث النائب الأول للرئيس الإيراني عن مساعي لتعميق العلاقات مع السعودية سيشمل التعاون الإقليمي. وعلى صعيد اللقاءات، زيارة لوزير الخارجية الإيراني إلى الرياض تبعها لقاء بين رئيس أركان الجيش الإيراني محمد باقري ونظيره السعودي فياض بن حامد الرويلي بالعاصمة طهران، وتزامنت مع أنباء عن إجراء مناورات مشتركة ستتم بين البلدين.
- مواقف رسمية تصعيدية تجاه القضية الفلسطينية، وأبرزها حديث ولي عهد السعودية محمد بن سلمان لأول مرة عن "إبادة جماعية" ترتكبها "إسرائيل" بحق الفلسطينيين خلال خطابه في القمة الإسلامية والعربية الثانية في الرياض بتاريخ 11 نوفمبر 2011، وإعلان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان أن التطبيع مع الكيان "غير وارد".

وفي تحليل لأسباب هذا التحول، تشير المعلومات إلى أن الرياض كانت على علم بتوقيت الضربة الإسرائيلية، وكانت قد أعدت العدة لإمكانية تدهور الأمور ما يستلزم انضمامها إلى معركة مفتوحة ضد إيران، لكن حجم الضربة "الهزيل" أثار احباطًا لدى قيادة المملكة، وهو ما ردت عليه بإدانة سريعة للهجوم. وما ينسجم مع هذا التوجه حقيقة أن دول الخليج ومنها السعودية، سبق وأيدت العدوان على لبنان ودعمت مساعي الكيان للقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية حماس.

تعاون سعودي – إسرائيلي

ومنذ بداية العدوان، توالت التقارير التي توثق التعاون بين الكيان الإسرائيلي والسعودية خلال هذه الحرب، ومن بين ذلك، تورط المملكة في تزويد الكيان بالوقود اللازم لطائراته الحربية، حيث يتلقى الاحتلال شحنات صغيرة نسبيًا ولكن منتظمة من النفط.

كما تم تفعيل خفي ومحدود للتحالف ضد إيران، تمثل بمشاركة الأردن في صد الهجوم الإيراني على الأراضي المحتلة، والخدمات الاستخباراتية التي قدمتها السعودية والإمارات لواشنطن وتل أبيب.

على المستوى الداخلي، اتخذت المملكة إجراءات قمعية لكل منند بالإبادة الإسرائيلية لغزة أو منتقد لموقف المملكة المتخاذل من المجازر المتواصلة. وكثفت السعودية من اعتقال مواطنيها على

خلفية منشورات تتعلق بالحرب أو تدين صفقة التطبيع، أو حتى تدعو إلى تأييد حملات مقاطعة الشركات الأميركية الداعمة لكيان الاحتلال.

ترافق هذا القمع مع توجهات رسمية للإعلام الرسمي والالكتروني في تبني هجمات منسقة تبرر المجازر الإسرائيلية وتحذر من خطر انتصار المشروع المقاوم، وتشيد بمواقف المملكة المتخاذلة وتروج لمشروع التطبيع. ومن بين هذه الإجراءات، أطلق الديوان الملكي إعلامييه للترويج للتطبيع وشيطنة حماس وإيران وجبهات الإسناد المقاومة، ودعاته التكفيريين لتحريم نصرة غزة باعتبارها خروجًا عن طاعة ولي الأمر، وذبابه الالكتروني لشن حملات تحريضية منسقة ضد معركة وحدة الساحات.

وإلى جانب ذلك، كانت المواقف الصادرة عن شخصيات لها دورها البارز في مسألة الترويج للتطبيع، منها الرسالة التي حملتها ريما بنت بندر من ابن سلمان للإسرائيليين في قمة MEAD من أن المملكة تريد من إسرائيل فقط ما يبرر التطبيع في سياق الرأي العام. وما كتبه تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات العامة السعودية السابق، من رسالة إلى الرئيس المنتخب دونالد ترامب على صحيفة ذا ناشيونال الإماراتية وحديثه عن التطلع إلى إنهاء ما بدأه في المرة الأخيرة التي شغل فيها البيت الأبيض من خلال مشاريع التطبيع في الشرق الأوسط.

تظهر هذه الخطوات الأهمية التي تولّيها قيادة المملكة لمشروع التطبيع الذي تراه منسجمًا مع رؤيتها الاقتصادية 2030، نظرًا للأفاق الاقتصادية والاستثمارية التي كانت ترى أنها سيفتح أبوابها. لكن التطورات المتلاحقة في المنطقة، باتت تهدد مشاريع ابن سلمان المتعثرة، بعدما أفشلت معركة وحدة الساحات مسارات متزامنة كانت يتم العمل عليها لدمج الكيان في المنطقة.

حلم التطبيع مؤجل؟

قبل 17 يومًا من عملية 7 أكتوبر، قال محمد بن سلمان، إن التطبيع بات قاب قوسين، ثم جاء الطوفان وأجل أحلام ابن سلمان إلى أجل مسمّى. قبل الطوفان كانت الشروط السعودية تتثمل بما يلي:

1. معاهدة دفاع مشترك من خلال ضمانات أمنية من الولايات المتحدة مثل المادة الخامسة للناتو.
2. التدفق الحر للأسلحة والقدرة على شراء أسلحة متقدمة.

3. برنامج نووي مدني يعطي الضوء الأخضر لقدرة سعودية مستقلة على تخصيب اليورانيوم.
4. تنفيذ "خطة السلام" لعام 2002 بالاعتراف بالدولة الفلسطينية بحدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وهي شروط كانت تصطدم بعراقيل أميركية و"فيتو" إسرائيلي، تتلخص بمحاذير ترفض كسر التوازنات العسكرية القائمة في المنطقة، وتعكس نظرة الأميركيين الدونية للدول الخليجية وعدم ثقتهم في حكامها.

ومع ذلك، يبدو حلم التطبيع، وهو مشروع شخصي للتحالف الثلاثي الذي جمع سابقًا ترمب ونتنياهو وابن سلمان، أبعد من أي وقت مضى. بالنسبة لابن سلمان، فإن التطبيع في وضعه الحالي يمثل تهديدًا محتملًا على مستوى أمن النظام خارجيًا وداخليًا. فمع فشل التعويل على تحالف أمني يضم الكيان والولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، والتهديد الذي تواجهه دول الخليج من قبل محور المقاومة ومنها إيران من استخدام أراضيها كمنطلق لاعتداءات ضد دول المحور، وتغير المزاج العام ضد مشاريع التطبيع وانعكاس ذلك على تقبل الشارع السعودي للصفقة في هذا التوقيت، عوامل دفعت ابن سلمان إلى وضع ملف التطبيع جانبًا بانتظار حدوث تبدلات في المنطقة تسمح بإعادة فتح هذا الملف من جديد. من هنا، جاء الانفتاح السعودي على الطرف الإيراني، فكانت التطمينات السعودية من أن المملكة لن تكون شريكة في عدوان على إيران، والخليجية من أن دول مجلس التعاون لن تكون ممراً لهجمات إسرائيلية عليها.

وفي هذا الشأن، يقول مراسل شؤون الشرق الأوسط لقناة i24NEWS في تقرير إنه "وحتى إذا انتهت الحرب في غزة، فسوف يكون هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل أن يعلن أي مسؤول سعودي علنًا دعمه للاعتراف بإسرائيل. إذا كان السعوديون يريدون التطبيع، وهو ما أعتقد أنهم يريدونه، فإن المشاعر المعادية لإسرائيل في الشرق الأوسط بلغت أعلى مستوياتها منذ سنوات، مما يحد من قدرتهم على المضي قدماً في أي وقت قريب. وفي الوضع الحالي، لا يزال التطبيع السعودي الإسرائيلي بعيداً عن متناول اليد ويبدو أنه يبتعد". وهو حديث ينسجم حقيقة مع الوقائع الميدانية التي فرضت نفسها على ميزان الحسابات السعودية الخارجي وتمثلت بحرص قيادة المملكة على البقاء في منطقة رمادية لا تنحسب فيها على أي طرف. على أن المتغيرات التي ستحمل معها تشكيل مفهوم جديد للشرق الأوسط يخالف التطلعات الأميركية – الإسرائيلية، فعل فعلته في الداخل السعودي. فبعد أعوام من محاولات كي الوعي وتمرير التطبيع كثقافة طبيعية، أحيت عملية طوفان الأقصى مشروعية المقاومة من جديد، وأعادت الزخم للقضية الفلسطينية، لتظهر استطلاعات الرأي أن ما يقرب من 96٪ من السعوديين يعتقدون أن الدول

العربية يجب أن تقطع أي علاقات مع الكيان الإسرائيلي بسبب سلوكها في غزة. وفي هذا التحول مخاوف يرى فيها النظام تهديدًا لأمنه الداخلي ومشروعيته.

قوة حفظ سلام عربية

يصر الكيان على المضي في عدوانه على غزة ولبنان في تفضيل على أي حسابات أخرى، ومن بينها التطبيع. على سبيل المثال، كان الحديث قبل أشهر عن التطبيع مقابل منع عملية رفح، وإشراك السعودية في صفقة تقدم التطبيع مقابل وقف العدوان. لكن الطرف الإسرائيلي رفضها، مدعومًا بتأييد حكومة يمينية هي الأكثر تطرفًا في تاريخ الكيان. إذ ترى هذه الحكومة أن وقف الحرب بما هي عليه من معطيات، يعني انهيار الكيان، إذ سيمهد لهجمات مستقبلية شبيهة بطوفان الأقصى، ولن تكون اتفاقيات التطبيع مانعة لها. في المقابل باتت ترى السعودية استحالة إتمام صفقة مماثلة مع حكومة متطرفة، تضيف أبعادًا دينية للحرب القائمة.

اليوم تبرز اللهجة السعودية الحادة تجاه الكيان، بعد فرض الشرط الفلسطيني للقبول بالتطبيع، ومواقف ابن سلمان الأخيرة المنددة بالإبادة الجماعية بحسب اعترافه المتأخر، والمنتقدة لزعزعة استقرار السلطة الفلسطينية والداعية إلى الاعتراف بدولة فلسطينية بحدود الـ69. أما ما بين السطور، فإن ما تقوله السعودية هو أنها تحتاج إلى "انجاز" لتبرير التطبيع، ولو كان تعهدًا بإقامة دولة، كما أنها تحتاج إلى مكون فلسطيني على شاكلة السلطة الحالية المطبعة مع الكيان لإدارة الفترة المقبلة.

في المقابل، ترفع حكومة اليمين المتطرفة سقف أهدافها لهذه الحرب، فهي تريد إبادة جماعية لسكان القطاع، إضافة إلى توسيع الاستيطان وضم الضفة. وقد توعد وزير المال اليميني المتطرف، بتسلئيل سموتريش، بضم كيان الاحتلال في العام 2025 المستوطنات في الضفة الغربية، وتوسيع المستوطنات في شمال غزة. وهو ما يعني أن إقامة دولة فلسطينية من شأنه إجهاض هذه الخطط، إذ يرى سموتريش أن القضاء على التهديد الذي يواجه الكيان يكون في "تطبيق السيادة الإسرائيلية على مستوطنات يهودا والسامرة"، وهو الاسم الذي أطلق على الضفة الغربية المحتلة.

وضمن هذا المخطط، يبرز الحديث عن خطة صهيو-أمريكية للشرق الأوسط تكمن في تسليم غزة للسعودية من خلال غطاء التطبيع. وبحسب المسؤول الأول عن ملف التطبيع السعودي - الإسرائيلي السيناتور الأميركي ليندسي غراهام، فإن النافذة لاستبدال حماس إلى الأبد تكمن من خلال التطبيع و"إجبار إسرائيل على تسليم غزة ولبنان واستبدالها بتحالف عربي".

قبل أشهر تم تسريب مقترح وصف "بالجريء" للتطبيع بين الكيان والسعودية، وينص على ما يلي:

1- تهديد مصر بعقوبات أميركية في حال لم ترضخ لمطلب إنشاء ترتيب أمني مستدام للكيان في غزة لانتهاكها "اتفاقية السلام في سيناء"، وقد يسمح لمبعوثين سعوديين للقيام بذلك.

2- تهديد السعودية بموجة تهجير إلى نيوم، باعتبار أنه على ضوء المخالفة المصرية، قد يكون هناك موجة هجرة من غزة ومصر إلى نيوم.

3- استخدام ورقة الوجود العسكري المصري لجعل مصر تقنع السعودية وإندونيسيا بالموافقة على تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، ودفع إندونيسيا للمشاركة بقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في محور نيتساريم.

يحمل هذا المقترح الخلفية الإسرائيلية التي يتعاطى بها قادة الكيان، وإن كانت تدل على شيء، فعلى خطورة "السلام" مع هكذا كيان. لكن تطور سير المعارك، ساهم في إفشال مشاريع حيوية كان يعمل عليها لتعزيز أمن الكيان على المدى الطويل. وإن كان هذا المقترح لايزال في ضوء التسريبات، على أن مقترحات أخرى جرى مباحثتها على أرفع المستويات ومنها قضية إنشاء "قوة حفظ سلام عربية" قادرة على الاستلام مكان قوات الاحتلال بعد انسحابها من قطاع غزة بعد إقرار وقف دائم لإطلاق النار. على أن تنال هذه القوات مباركة من منظمة التحرير الفلسطينية وتحصل على مساعدة لوجستية عسكرية أميركية.

مشروع ضم الضفة

فور فوزه في الانتخابات، أجرى ترمب سلسلة تعيينات أثارت الآمال في صفوف اليمين المتشدد وأوساط حركة الاستيطان الصهيونية. إذ أعلن تعيين عضو الكونغرس السابق مايكل وولتس في منصب مستشار الأمن القومي، والسناتور ماركو روبيو مرشحًا لمنصب وزير الخارجية، وعضوة الكونغرس أليس ستيفانيك سفيرة في الأمم المتحدة وجميعهم يربط بينهم الولاء الواضح لكيان الاحتلال.

على أن من بين التعيينات البارزة، اختيار ترامب لرجل الأعمال ستيفن فتكوف في منصب المبعوث الخاص للرئيس في منطقة الشرق الاوسط. هذا الاختيار جاء بعد فشل اختياره السابق لمحاميه جايسون غرينبلاد وهو يهودي متشدد أظهر انحيازه للاحتلال وسرعان ما فقد ثقة

الفلسطينيين، وقد جرى استبداله بصهر ترمب ومستشاره المقرب جاريد كوشنير الذي هندس صفقة القرن. من هنا، ستكون مهمة فتكوف الأولى محاولة صياغة اتفاق للتطبيع مع السعودية لضمان استمرار قطار التطبيع، ومحاولة ضم دول جديدة إليه.

لكن مقابل هذا التعيين، كان تعيين لشخصية تحمل مشروعا متناقضا مع مهمة المبعوث الأميركي للشرق الأوسط. إذ اختير مايك هاكابي، لمنصب السفير الجديد لدى الكيان. هذا الاختيار قد يعرقل خطط ترامب في الشرق الأوسط، إذ إن هاكابي معروف بموقفه من دعم الاستيطان ورفض إقامة دولة فلسطينية، كما أنه من الداعين لضم الكيان للضفة الغربية بل وحتى أجزاء من الضفة الشرقية تحقيقًا "للوعد التوراتي"، وهذا كله قد يضع عراقيل جديدة أمام صفقة التطبيع.

وفقًا لما تم تسريبه من قبل الإعلام الإسرائيلي حول خطة الضم التي صيغت عام 2020 من قبل "فريق صفقة القرن"، سيتم ضم ثلاث مناطق رئيسة، منطقة الأغوار ومنطقة العزل الواقعة عند جدار الفصل والمستوطنات الواقعة بين غرب الضفة وشرقها. كما سيتم ضم تجمع معالي أدوميم، الفاصل بين رام الله وسلفيت ويمتد حتى البحر الميت، وتجمع غوش عتصيون الفاصل بين الخليل وبيت لحم. ولا يشمل مخطط الضم كل الضفة الغربية، ولو كان معنيًا بمناطق واسعة منها، تحديدا المنطقة "ج"، وفق تقسيم اتفاقية أوسلو، التي تشكل ثلثي مساحة الضفة، بما في ذلك منطقة الأغوار التي تضم العديد من المستوطنات وتبلغ مساحتها 28% من مساحة الضفة.

أمام هذين المسارين، لا يستبعد تقديم ترمب مقترحات حول البند الفلسطيني تتضمن الانفصال المدني عن الضفة، كمرحلة وسيطة تحضيراً لاتفاق ثابت، أو كونفدرالية أردنية- فلسطينية تتضمن أغلبية الضفة، وغزة كلها، بعد أن انضم نتنياهو إلى وزرائه المنادين بفرض سيادة الكيان على الضفة بعد تولي ترمب منصبه، وهو ما سارعت كل من السعودية والإمارات إلى رفضه وإدانته.

سيناريوهات التطبيع

مما لا شكل فيه أن عهد ترمب السابق وضع "إسرائيل" كأولوية في سياساته الخارجية، وقد اتخذ قرارات غير مسبوقة تصب في مصلحتها، منها الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، الاعتراف بالجولان ضمن أراضي الكيان، وصفقة القرن. من هنا، تصب التوقعات في أن يواصل ترمب هذا النهج، ومن ضمن ذلك عمله على توسيع اتفاقيات التطبيع.

أما بالنسبة لدول الخليج، فإن حكامها يعولون على استكمال ما كانوا قد عملوا عليه سويًا مع إدارة ترمب، ولهذا كانت مسارعة هذه الدول إلى تقديم التهنئة له بالفوز، وفي مقدمتهم ابن سلمان الذي تسابق ليكون أول المتصلين والمهنئين.

لكن ملف التطبيع الذي يعول عليه ترمب وابن سلمان لاستكمال مسار اقتصادي واستثماري مشترك، بات أصعب من فترة ترمب السابقة. إذ إن المنطقة ما بعد 7 من أكتوبر ليست كما بعدها، والمزاج العربي والإسلامي أبعد ما يكون عن مسار التطبيع، بل إن التطبيع بات وصمة عار على دوله. ولهذا يرى خبراء أن طريق التطبيع، وبغض النظر عن مدى سعي الرئيس الأميركي الجديد لتشجيعه، لن يكون ممكنًا قبل وقف الحرب على غزة. ويرون أن "السعودية ستخوض مخاطر كبيرة في حال أعلنت التطبيع في وقت يتم فيه بث صور الموت والدمار في فلسطين على الهواء مباشرة على مدار الساعة".

وعليه فإن ملف التطبيع مع السعودية، بات خاضعًا لمتغيرات الميدان، وباتت غزة هي المؤثر الأهم عليه والمتحكم في مسار وبنود التفاوض حوله. وبالتالي فإن مسار العدوان، ومعركة وحدة الساحات، ومدى تقارب ترمب وهذه الحكومة اليمينية المتطرفة، عوامل ستلعب دورها في تحديد مسار ومصير صفقة التطبيع.

وإن كان حديث الاعلام في الكيان عن أن فوز ترامب يعني توقيع "إسرائيل" والسعودية على اتفاقية تطبيع بوساطة أميركية في وقت قريب جدًا قد يكون خلال الشهرين القادمين وحتى 20 يناير، إلا أن بروز معطيات جديدة خلال الأيام الماضية يعيدنا إلى المربع الأول، ويضعنا أمام تساؤل عن الثمن الذي ستبيع به السعودية القضية الفلسطينية.

يقول المراقبون إن ترمب يرى في صفقة التطبيع "إنجازا" فشل غيره في تحقيقه. لكن هذه الصفقة، تعني مخالفة توجهات الحكومة المتطرفة الحالية في الكيان، لأنها تعني الموافقة على مبدأ حل الدولتين وإبقاء 30% من الضفة تحت سيطرة الاحتلال. فمن سيختار ترمب؟ خاصة وأنه لايزال غاضبًا من اليهود الذين صوت غالبيتهم للديمقراطيين ولم يعترفوا له بالجميل، ويريد التقليل من الانخراط في وحل الشرق الأوسط ليتفرغ لملفات "حاسمة" أخرى مثل الصين وروسيا.

لكن ما هو المقابل الذي سيعطيه للسعوديين؟ وإن كان سلفه قد أبدى تجاوبًا في توقيع اتفاقية دفاعية مع المملكة والاعتراف بمشروعها النووي، فهل سترضى الإدارة الجديدة بذلك؟ وكيف سيكون شكل العلاقة بين طهران والرياض في ظل سياسة العداء الأميركية التي يحملها ترمب لإيران وتوعده بمواجهة برنامجها النووي.

بتاريخ 19 نوفمبر 2024، أكدت السعودية وإيران، التزامهما بتنفيذ "اتفاق بكين" بكافة بنوده، واستمرار سعيهما لتعزيز علاقات حسن الجوار بين بلديهما، وذلك خلال الاجتماع الثاني للجنة السعودية الصينية الإيرانية المشتركة لمتابعة اتفاق بكين. ودعت الدول الثلاث إلى وقف فوري للعدوان الإسرائيلي في كلٍ من فلسطين ولبنان، وأدانت الهجوم الإسرائيلي وانتهاكه لسيادة وسلامة أراضي إيران، وحذرت من أن "استمرار دائرة العنف والتصعيد يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة والعالم بالإضافة إلى الأمن البحري".

على أن ما يحمله هذا الاجتماع من رسائل، يخالف رؤية المعارضين للنظام، والذين يرون أن "السعودية ترى في ترامب حليفًا يمكن الاعتماد عليه في مواجهة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خاصة بعد اغتياله للشهيدين سليماني والمهندس. وتعتقد أنه الأقدر على منع إحياء الاتفاق النووي الإيراني. ورغم العلاقات المتوترة سابقًا بين ترامب والسعودية في بداية ولايته الأولى، إلا أن الطرفين وجدا أرضية مشتركة لاحقًا، خاصة في مواجهة إيران وحركة أنصار الله في اليمن".

وعليه نحن أمام سيناريوهين فيما يخص اتفاقية التطبيع

- السيناريو الأول: وهو أن يحمل ترمب مشروع التطبيع ضمن أولى ملفاته، على أن تكون الصفقة ضمن ملف يحمل معه وقف العدوان على غزة، ليستطيع السعوديون تمريره.

- السيناريو الثاني: تأجيل هذا الملف الذي يبدو معقدًا بشروطه الثلاث، وبعدم وجود أفق واضح لنهاية العدوان على غزة، إلى حين اتضاح مسار الأمور في المنطقة. وهو مسار مهما تكن نتيجة الحرب، أجهض مشروع الشرق الأوسط الجديد مجددًا.